



قراءة نسوية

لقانون المالية

لسنة 2023





مذكرة حول قانون المالية لسنة 2023

السياق العام

إن واجب دمج مختلف فئات النوع الاجتماعي ضمن السياسات العمومية قصد تكريس المساواة وتكافؤ الفرص بينها يستوجب على الحكومات تبني خطط تساهم في تقليص الفجوة النوعية وإيجاد فرص عمل متكافئة وتوفير الاحتياجات المختلفة لكل فئة في المجتمع. ولأن الميزانية كانت ولا زالت الآلية الوطنية المعنية بترجمة سياسات الدولة ومختلف برامجها وجب عند إعدادها وتنفيذها وتقييمها الحرص على إدماج منظور النوع الاجتماعي ضمنها.

وقد تم التأكيد على ذلك ضمن الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيث ورد ما يلي "يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس".

القراءة التحليلية

تهدف المهمة إلى قراءة تحليلية لقانون المالية لسنة 2023 الصادر بمقتضى المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 من حيث مدى مساهمته في تكريس منظور النوع الاجتماعي في ضبط مختلف السياسات العمومية لمختلف الوزارات (مهام على معنى القانون الأساسي للميزانية).

وتهدف المهمة الى قياس مدى التزام الدولة بمختلف التعهدات الدولية والوطنية التي تحتم عليها اعتماد هذه المقاربة للحد من حالة التفاوت التي ما انفكت تحدث من سنة الى أخرى بين المرأة والرجل. وسيتم الاقتصار على ميزانيات مختلف المهمات المنشورة الى حد كتابة هذه المذكرة فضلا عن الاعتماد على وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2023 والذي يبين بشكل تاليفي أبرز توجهات ميزانية الدولة لسنة 2023.

وتجدر في البداية الإشارة الى ان وثيقة الميزان الاقتصادي من حيث الشكل تعتمد بيان مختلف تدخلات الدولة في مختلف المجالات من خلال القيام بتشخيص للوضع لسنة 2022 من خلال التذكير بالنتائج المحققة الى غاية الثلاثي الثالث ومن ثمة ضبط الإجراءات والاهداف والنتائج المزمع تحقيقها سنة 2023 بالاعتماد على ما تم اقراره في ميزانية مختلف المهمات 2023.

ويلاحظ من خلال هذه الوثيقة التأليفية اختزال النوع الاجتماعي في المرأة والاسرة وكبار السن من خلال تخصيص محور بنفس العنوان ضمن الباب الأول المتعلق بالتنمية البشرية من الجزء الثالث. ويبرز ذلك نظرة الحكومة الى مسألة النوع الاجتماعي باعتبار الموضوع قطاعا كبقية القطاعات مما ينفي الصبغة الاقضية للمقاربة رغم وجود إشارات في بعض الأجزاء الأخرى من الميزان الى تكافؤ الفرص بين الجنسين. ويمكن في هذا السياق الإشارة انه من خلال مقارنة محتوى وثيقة الميزان الاقتصادي باعتبارها تلخيصا لبرامج مختلف الوزارات نجد اختلافات واضحة في مدى احترام مقاربة النوع الاجتماعي بين مختلف المهمات بشكل يمكننا من إقرار وجود تفاوت واضح في تمثيل المقاربة بين مختلف المهمات وهو ما تم بيانه من خلال تحليل ميزانية المهمات المنشورة.

ولقد أثبتت التجربة أن التعامل مع موضوع المساواة بين المرأة والرجل والفتيان والفتيات قطاعيا لا يمكن من تحقيق المساواة المنشودة ولا يضمن الانخراط الفاعل لمختلف القوى في ترسيخ هذه الثقافة وتحقيق النقلة المرجوة في عديد القطاعات. وهو ما يستوجب اعتبار المساواة بين المرأة والرجل بندا قارا في مختلف البرامج مع بيان كيفية تعامل مختلف السياسات والخيارات القطاعية مع موضوع المساواة بين الجنسين ليضحي بذلك هذا المشغل مسؤولية كل القطاعات دون استثناء بشكل يضمن مساهمتها كل في ما يخصه وفي المجال الذي تشتغل فيه في مجهودات الدمج والحد من الفوارق بين مختلف فئات المجتمع. ويمكن هذا الشكل من التعاطي مع هذه القضايا فرصة للقطع مع الخيارات القديمة التي تختزل النوع الاجتماعي في وزارة المرأة باعتبارها المسؤولة قطاعيا عن تشخيص الأوضاع الراهنة للمرأة ورسم البرامج والسياسات الكفيلة بتحقيق المساواة بمفردها رغم افتقادها للأليات الضرورية للقيام بهذا العمل بالشكل المطلوب.

كما يبرز من خلال التدقيق في الأهداف المرسومة ضمن المنوال التنموي لسنة 2023 الوارد بالميزان الاقتصادي عدم ادراج مشغل النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص كأحد الأهداف الوطنية التي تسعى البرامج الحكومية الى الوصول اليها وتتأكد هذه الملاحظة من خلال عدم التأكيد على أن وضعية اللامساواة بين المرأة والرجل ومختلف الممارسات الاقصائية تتجر عنها كلفة اجتماعية ومادية تكون في أغلب الأحيان أعلى من كلفة الدمج وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص. ويمكن ان تحتسب هذه الكلفة من خلال مبالغ بالدينار او أن تترجم في عدد من نقاط النمو المُقَوّت فيها من خلال حالة اللامساواة بين فئات النوع في المجتمع.



كما يبرز من خلال المعطيات المقدمة بخصوص تشخيص الوضع الحالي عبر ابراز النتائج المحققة سنة 2022 ان اغلب المؤشرات على غرار التشغيل غير مفصلة حسب الجنس وحسب فئات المجتمع لتحديد مدى استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية التي أتاحتها سياسة الدولة في ميزانية السنة السابقة بما يمكن فيما بعد ذلك من تقييم مدى خدمة مختلف البرامج والسياسات للحاجيات والأدوار الخصوصية لهذه الفئات من المجتمع. وتتأكد نفس الملاحظة من خلال عدم تفصيل الأهداف والنتائج المرتقبة سنة 2023 حسب الجنس على غرار عدد المنتفعين ببرامج التكوين المهني حيث ورد انه ينتظر ان ينتفع 66.000 متكون ببرامج التكوين المهني في القطاعين العام والخاص دون بيان الجنس للتعرف على مدى تكافؤ الفرص بين الجنسين في هذا المجال الحيوي والذي يعتبر بوابة التشغيل ومن ثمة التمكين الاقتصادي. مع التأكيد انه ورد في توقعات بعض القطاعات تفصيل على مستوى المنتفعين بعدد من البرامج الحكومية على غرار ما ورد بخصوص قطاع الصناعات التقليدية حيث تم التأكيد انه سيقع إحداث حوالي 6.500 موطن شغل موزعة بين 2.170 لفائدة الإناث و4.330 للذكور مع توقع تطور نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية من 35 % سنة 2021 إلى 37 % سنة 2022.

ولكن للأسف وردت غالبية الأهداف والنتائج المنتظرة وفق مبدأ التماثل أي في إغفال للحاجيات المختلفة لفئات النساء والرجال. فالحديث على سبيل المثال عن تبسيط النفاذ الى التمويل البنكي للقطاع الخاص دون تخصيص رائدات الاعمال او صاحبات الشركات الصغرى او المتوسطة بإجراءات خصوصية يتجاهل نتائج



عديد الدراسات التي بينت جليا وجود عراقيل تحول دون تحصل المرأة او الشابة على التمويلات البنكية بسبب عدم القدرة على توفير الضمانات والرهون وغياب كفيل.

وفي نفس السياق تم في القسم المتعلق بتشخيص الوضع بالنسبة لسنة 2022 استعراض مختلف التحديات التي عرفتھا البلاد في عدد من المجالات على غرار ارتفاع نسبة التضخم المالي والتي شهدت مستويات قياسية أو كذلك الصعوبات التي مرت بها الاسر التونسية من حيث فقدان عدد من المواد الأساسية على غرار الزيوت النباتية والقهوة والسكر فضلا عن حالة الجفاف التي تمر بها البلاد وانعكاساتها السلبية على القطاع الفلاحي. ولقد كان هذا الاستعراض لمختلف هذه المعطيات دون بيان لتحمل المرأة للنصيب الاوفر من تداعيات هذه العوامل بالمقارنة مع الفئات الأخرى للمجتمع بحكم الوضع الحالي لتقسيم الأدوار داخل المجتمع او كيفية تقسيم الوقت لكل فئات النوع. فالجفاف وانحباس الامطار يزيد من أعباء المرأة في تحصيل مياه الشرب للعائلة باعتبارها من يقوم بهذه العملية في أغلب الأحيان. كما أن قلة المرعى وغلاء الأعلاف وقلة الإنتاج الفلاحي يعود بالضرر على مداخل المرأة العاملة في القطاع الفلاحي او المرأة صاحبة المستغلة الفلاحية والتي تعيلها وتعيّل أطفالها.

كما أن المرأة هي الأكثر تضررا من التضخم فهي من تؤمن التزود بمختلف الحاجيات فارتفاع نسبة تضخم المواد الغذائية (26% من السلة) بنسبة 10.1% والملابس والأحذية بنسبة 9.7% والتعليم ب 9.5% له تأثير مباشر على المقدرة الشرائية للمرأة المتععدة في أغلب الأحيان بهذه النفقات. كما أن فقدان المواد الأساسية تتحمله المرأة والتي ستقضي فترات أطول في البحث عن هذه المواد

من خلال الانتظار ضمن الصفوف وتكدب تبعات تمكينها من الكميات المحدودة من الحليب وهو مادة أساسية للأطفال.

وردت في وثيقة الميزان الاقتصادي عدد من الإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتشابه كثيرا مع تلك الواردة في ميزانية سنة 2022 والتي بقيت الى حد الان دون انجاز بفعل عدم اصدار النصوص التطبيقية للقانون عدد 30 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصادر سنة 2020. وبالاتماد على ميزانية المهمات المنشورة الى حد كتابة هذه المذكرة، يمكن ان نرفع الملاحظات التالية والتي نوردها قطاعيا حسب البرامج المكونة لكل مهمة والتي تلخص اهم السياسات القطاعية التي تدخل صلب عمل الوزارة المعنية مع استبعاد برنامج القيادة والمساندة ضمن كل مهمة والذي يتعلق بالسير الإداري للوزارة.

مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

تتمثل برامج الوزارة فيما يلي:

البرنامج عدد 1: برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

البرنامج عدد 2: برنامج الطفولة

البرنامج عدد 3: برنامج كبار السن

وقد بلغت جملة اعتمادات المهمة المرسمة في سنة 2023 مقدار 421 239 أد يظهر جليا من خلال مقدمة وثيقة المهمة تواصل التعامل القطاعي مع موضوع النوع الاجتماعي باعتباره اختصاصا لهذه الوزارة بشكل مخالف للطابع الافقي لهذا المفهوم.



وورد في المقدمة ما يلي "تعمل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، تماشياً مع توجهات الدولة من خلال سياساتها العمومية واستراتيجياتها القطاعية إلى بناء مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخية"

فمقاربة النوع الاجتماعي ترمي بالأساس إلى مراعاة حاجات مختلف فئات المجتمع في كل السياسات العمومية والقطاعية بشكل يمكن من المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في كل المجالات.

مع التأكيد أن التنصيب على أن دور هذه الوزارة يكمن في تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي قد يفضي إلى عدم إقبال بقية الوزارات على اعتماد المقاربة بدعوى عدم التدخل في اختصاص الوزارة المعنية وهو ما يمكن أن تكون له آثار سلبية على الأهداف المرسومة في استراتيجية الدولة من حيث تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتأمين مجتمع دامج لكل الفئات.

وفيما يخص برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وردت الأهداف المرسومة لسنة 2023 طموحة جداً تمتد إلى تقليل فقر الأسر وتحسين الخدمات الصحية والتربوية وامتلاك وسائل الإنتاج وريادة الأعمال والتخفيض من البطالة في الوسطين الحضري والريفي دون التنصيب على إجراءات عملية في سبيل تحقيق هذه الأهداف فضلاً عن ضعف الموارد المخصصة لهذا البرنامج والذي لا تتجاوز اعتماداته 31.4 م د منها 24 م د فقط للاستثمار و2.4 م د بعنوان تدخلات.

من جهة أخرى فلنن وردت الأهداف المرسومة بالنسبة لهذا البرنامج عامة تهتم كل القطاعات الاقتصادية فإن المؤشرات المستعملة تخص فقط تدخلات الوزارة دون غيرها وهو ما يعتبر خطأ في تصور وثيقة المهمة. فنجد مثلاً المؤشر

2.1.1 : نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برامج الوزارة(مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة) يقتصر على مواطن الشغل المحدثة للنساء من خلال برامج الوزارة وليس من خلال الاحداثات الناتجة عن تدخلات كل الوزارات.

أما فيما يتعلق ببرنامج الطفولة فقد بينت المهمة بشكل صريح الطبيعة الافقية لهذا المشغل والذي يهم عديد الوزارات وتتمثل مهمة وزارة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في التنسيق من خلال وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة والتي تهدف إلى مزيد توحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال. ولم تقدم المهمة بالنسبة لهذا البرنامج إجراءات عملية ملموسة للخطة المذكورة لتبقى في مستوى توجهات واهداف لا أكثر على غرار وقاية الأطفال وحماية ورعاية الأطفال في وضعيات الهشاشة. وقد بلغت جملة الاعتمادات الخاصة بالبرنامج حوالي 175 م د منها 132 م د نفقات تأجير.

تؤكد وثيقة المهمة على أن برنامج كبار السن ينبغي على غاية اساسها "شيخوخة نشيطة وحياة كريمة" وذلك من خلال تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاهها الاقتصادي والصحي ولكن التنزيل العملياتي والاجرائي لهذه الغاية تبقى غائبة وخاصة وان اغلب التدخلات المرتقبة في سنة 2023 بالنسبة لهذا المجال فتعتمد بالأساس على تطوير الجوانب التشريعية أكثر من الجوانب الأخرى التي تهم الإمكانيات والبنية الأساسية التي تحتاجها هذه الفئة .

مهمة التربية

تعتبر مهمة التربية من أبرز المهمات في الميزانية تبعا لانعكاساتها على التنمية وعلى تربية الناشئة وتكوين المجتمع. كما تتميز مهمة التربية بوظيفتها التعليمية والتربوية والتي تسعى من خلالها إلى ضمان تعليم جيد يضمن اكتساب ثقافة عامة ومعارف علمية ونظرية تمكن من تنمية مواهب المتعلمين وتطوير قدراتهم وتمكنهم من اكتساب المعارف والمهارات الحرفية والحياتية. وتتكون هذه المهمة من برنامجين رئيسيين يتمثلان في برنامج المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوية. وتمثل هذه المهمة لوحدها 14 في المائة من ميزانية الدولة وتستأثر بأكثر من 200 ألف موظف.

ولقد تم التأكيد ضمن البرنامج الأول المتعلق بالمرحلة الابتدائية على مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع في جودة العملية التربوية مع وجوب الإشارة الى تأكيد المهمة في كل مرة من صياغة البرنامج على ان الموضوع يهم الذكور والإناث على حد السواء.

وجبت الإشارة ان المهمة الحالية مازالت تحيل الى الفصل 39 من دستور 2014 وليس دستور 2022 وهو ما يجب تداركه بسرعة.

ولئن وردت ضمن المهمة عدد من المؤشرات المتعلقة بالقطاع غير انها وردت دون تفصيل بين الاناث والذكور على غرار المؤشرات المتعلقة بالتحصيل المدرسي او المؤشر المتعلق بالمدارس التي تؤمن سنة تحضيرية والذي أصبح يحتسب بغض النظر عن الجهة المشرفة (وزارة التربية او المدارس الخاصة). والاصل ان يقع تخصيص مؤشرات خاصة بالمناطق الريفية التي ليس لها كبقية المناطق إمكانية القيام بسنة تحضيرية في المدارس الخاصة.



كما وردت المؤشرات المتعلقة بالتلاميذ المنتفعين بالأكلية المدرسة غير مفصلة بين الاناث والذكور دون بيان العلاقة الموجودة بين هذا الجانب والتسرب المدرسي والغيابات عن مزاولة التعليم. كما لم تتضمن المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج المنتفعين المحتملين من برامج الاستثمار في هذا البرنامج على غرار المدارس الابتدائية والمطاعم وغيرها فضلا عن غياب اجراءات خاصة بالمدارس غير المسيجة وغير المربوطة بشبكة الماء الصالح للشرب والتي يتمركز اغلبها في الأرياف..

اما فيما يتعلق بالبرنامج الثاني الخاص بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي فقد تم التأكيد صلب صياغة المهمة على أهمية ترسيخ المؤسسة التربوية الدامجة بين كل الفئات وخاصة من خلال إقرار مشروع مدرسة الفرصة الثانية للتلاميذ الذين تتراوح عمرهم بين 12 و18 سنة.

ويبدو جليا من خلال الأهداف المصاغة ضمن البرنامج التأكيد على مراعاة مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ليس فقط بين المتعلمين ولكن كذلك بين المناطق مع وجود بعض المؤشرات حسب الجنس على غرار تفوق الفتيات في النجاح في مناظرة البكالوريا، حيث توزعت نسب النجاح بين 64,23% للإناث مقابل 35,77% للذكور سنة 2022 أي أن الفتيات يمثلن الثلثين مقارنة بالذكور في النجاح في هذه المناظرة الوطنية.

وترتفع نسبة الانقطاع المدرسي خاصة لدي جنس الذكور وهي ظاهرة تستحق الدرس لذلك تم احداث لجنة تركيز التصرف في الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وفئات المجتمع تتولي السهر على ضبط خطة عمل لتحقيق هذا المبدأ ويعتبر الإشارة الى هذا العنصر مهما لتكريس المفهوم



الصحيح لمقاربة النوع الاجتماعي التي لا تقتصر على التدخلات لفائدة النساء والفتيات فقط بل تشمل النساء والفتيات والرجال والفتيان سويا.

مع التأكيد على تضمن البرنامج برامج خصوصية لمعالجة ظاهرة الانقطاع المدرسي والتي بلغت معدلات قياسية في السنوات الأخيرة فضلا عن تنامي ظاهرة العنف داخل المعاهد والمدارس الإعدادية. في هذا السياق فقد تم تركيز مكاتب إصغاء ومرافقة التلاميذ في إطار البرنامج رباعي الأبعاد M-4D للتصدي للفشل الدراسي والانقطاع المدرسي.

في المقابل وردت بقية المؤشرات المتعلقة بالبنية الأساسية بالمبنيات على غرار عدد الوحدات الصحية والادواش وغيرها دون تفصيل بين الجنسين بشكل يكرس عدم تكافؤ الفرص بين الفتى والفتاة في هذا الجانب فضلا عما تشهده التوزيعات الجغرافية بين المبنيات بمناطق الجمهورية من تفاوت كبير. ووردت قائمة المشاريع المزمع القيم بها في هذا البرنامج غير مفصلة بما يتيح الاستنتاج ان هذه المشاريع لم تراعي مقاربة النوع الاجتماعي من حيث تحديد الحاجيات.

مهمة البيئة

تتكون مهمة البيئة من برنامج البيئة والتنمية المستدامة والذي تبلغ الاعتمادات المرسمة ضمنه خلال سنة 2023 حوالي 402 م د وعموما كانت صياغة المهمة بعيدة كل البعد عن الصياغة المراعية للنوع الاجتماعي رغم أهمية القطاع واثاره على حياة مختلف فئات المجتمع تبعا لتنوع الأدوار بين مختلف فئات النوع الاجتماعي.

ولقد كانت مختلف المؤشرات المتعلقة بنسبة الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة والمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمين المنظومات الايكولوجية



فضلا عن نسبة النفايات المنزلية والمشباهة والتي يقع تجميعها ونقلها للمصعب وكذلك الوحدات التي وضع برنامج للحد من تلوثها دون تفصيل بين النساء والرجال وبدون التمييز على الوقع المتباين لهذه المؤشرات بين فئات النوع الاجتماعي.

فمعاونة المرأة أكبر من معاونة الرجل في الأوساط غير المربوطة بشبكة التطهير على اعتبار ان كل الاعمال المنزلية من تنظيف وغسيل الملابس لها علاقة بتصرف المياه المستعملة. فالمنظومة الحالية السائدة المتعلقة بتوزيع الأدوار داخل المجتمع توكل وظيفة العناية بالمنزل إلى المرأة دون سواها.

كما ان المحافظة على المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي لها الوقع الأكبر على النساء اللاتي يعملن في الغابات ويعولن في أغلب الأحيان على تنوع الغطاء النباتي وديمومته لضمان مواطن رزقها. فتدهور الغابات وتفتشي الرعي العشوائي وقطع الاخشاب والحطب يهدد من مصادر عيش هذه النساء والعائلات التي تعيلها هذه الأخيرة بما فيها الأزواج.

كما ان الاستثمارات المبرمجة لتقليل مخاطر التلوث في الوسط الحضري وتحسين ظروف العيش وتقليل مصادر الازعاج والتلوث بكل مصادر الهوائي والمائي تستفاد منها المرأة أكثر من بقية افراد العائلة باعتبار انها تقضي أكثر الأوقات في المنازل وهي الأكثر تعرضا لمصادر التلوث المشار اليها وهو ما يجعل تفصيل هذه المؤشرات حسب فئات النوع وتقدير درجة انتفاع كل فئة أمرا مطلوبا.

ولم تتضمن المهمة إشارات للإشكاليات المتعلقة بجمع النفايات المنزلية في عدد من البلديات بسبب غلق المصبات المراقبة واعتراض السكان عليها. وتكابد النساء في التخلص من نفايات المنزل عند غلق المصبات وعدم قيام البلدية بعملية

الجمع على اعتبار ان هذه المهمة موكلة في اغلب العائلات الى النساء في إطار الحيف الملاحظ في توزيع الأدوار داخل المجتمعات وتزداد وطأة هذه الجوانب ضمن الاحياء الشعبية التي تفتقر للبنية الأساسية.

مهمة الصناعة والطاقة والمناجم

تتكون المهمة من 3 الثلاث برامج التالية:

البرنامج عدد 1: الطاقة والطاقات المتجددة

البرنامج عدد 2: الصناعة

البرنامج عدد 2: المناجم

وتقدر كلفة مجموع برامج المهمة ب 5976355 أ د

يتبين جليا من خلال الاطلاع على وثيقة مهمة الصناعة غياب تام لمقاربة النوع الاجتماعي في كل مشاريع وبرامج القطاع. فغابت في البرامج الإشارة الى اختلاف التأثيرات المتعلقة التدخلات الحكومية المتعلقة بالطاقة على مختلف فئات المجتمع.

فخفيض ميزانية الدعم والترفيع في سعر التزود بالمحروقات سيكون له أثر سلبي على كلفة التنقلات التي تتكبدها النساء المستعملات للعربات لقضاء شؤون البيت او إيصال التلاميذ فضلا عن ان أي زيادة في سعر المحروقات ينعكس اتوماتيكيا على سعر الخدمات والسلع باعتبار ان المحروقات او الكهرباء هي من مدخلات الانتاج لمختلف السلع والخدمات وبالتالي سيضاعف ذلك من ارتفاع نسب التضخم وتدهور القدرة الشرائية والتي ما فتأت تتآكل من سنة الى أخرى.



كما غابت مقارنة النوع الاجتماعي بشكل جلي في البرنامج الثاني للمهمة المتعلقة بالصناعة باعتبار عدم تضمن المشاريع والإجراءات المبرمجة ضمن هذا البرنامج تدخلات تعنى بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد على غرار تكفل الدولة بجزء من فوائض قروض البنوك غير المسددة في الآجال. وغابت عن مختلف التدخلات المقررة ضمن هذا البرنامج من ميزانية المهمة إشارة الى الحاجيات الخصوصية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثلهن النساء والتي تشهد صعوبات خصوصية من حيث التمويل وغياب المرافقة وغيرها وهو ما يؤكد عدم تمثل هذه المقاربة لدى صناع القرار ضمن هذه المهمة.

كما غابت المقاربة عن مشاريع هذا البرنامج وخاصة تلك المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية وخاصة منها في المناطق الداخلية والتي تعاني فيها فئة الشباب والشابات رواد الاعمال من انعدام فرص الاستثمار وضعف فرص الترويج وتهري البنية الأساسية.

وفي هذا السياق وردت المؤشرات المتعلقة بإحداث مواطن الشغل في الصناعات المعملية باعتبار قطاعا من انظار المهمة دون تفصيل بين الرجال والنساء. كما لم يتم الإشارة في كل التدخلات المقررة في إطار الانتقال الطاقى وترشيد استهلاك الكهرباء الى الدور المحوري للمرأة باعتبار اشرافها على مصادر استهلاك الكهرباء بالمنزل بسبب منظومة توزيع الأدوار داخل العائلة فضلا عن دورها في التربية وتربية الناشئة على مبادئ ترشيد استهلاك الطاقة وكذلك في تجاهل لدور المرأة التقريري في قرار الشراء في اختيار التجهيزات الكهربائية خاصة المستعملة في المطبخ او لغسل الاطباش او الاواني.

كما لم تشذ المشاريع والإجراءات المتعلقة ببرنامج المناجم ضمن هذه المهمة عن بقية البرامج من حيث عدم تضمين إشارات الى المقاربة النوع الاجتماعي. فوردت برامج التأهيل البيئي لمراكز التحويل وكذلك المحافظة على المياه بالحوض المنجمي محايدة لا تحتكم الى مقاربة النوع الاجتماعي رغم ارتباط هذه المواضيع بدور المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي او المرأة ربة البيت والتي يعاني افراد اسرتها من تبيعات التلوث الصادر عن المناجم والمغاسل ومراكز التحويل.

مهمة التعليم العالي والبحث العلمي

تتكون المهمة من البرامج التالية:

برنامج التعليم العالي

برنامج البحث العلمي

برنامج الخدمات الجامعية

قدرت ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023 ب 2153.000 م د.

يفضي تحليل المشاريع والإجراءات الخاصة ببرنامج التعليم العالي اكتفاء هذا البرنامج بالإشارة الى ان الاناث هم الأكثر عرضة للبطالة من مجمل اصحاب شهادات التعليم العالي دون وجود لبرامج خصوصية لمعالجة هذا الشكال او الحيف على غرار وجوبية ملائمة برامج التكوين لحاجيات السوق او الإجراءات المتعلقة بانفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي.

كما وردت ضمن تدخلات الوزارة ضمن هذا البرنامج أنشطة بعنوان تفعيل التمييز الايجابي بين الجهات دون تقديم تفصيلات في الغرض بشكل يؤكد ان



الامر لا يعدو ان يكون الرفعاً للشعارات دون تنزيل على عين الواقع لغياب التنزيلات العملية للأهداف المرسومة.

ووردت مشاريع برنامج البحث العلمي وهو البرنامج الثاني للمهمة خالية من فكرة النوع الاجتماعي رغم الصعوبات التي تتعرض لها الباحثات في تخصيص الوقت الملائم للبحث مقابل الالتزامات العائلية او غيرها من الإشكاليات الموجودة في عمل مخابر البحث في جامعاتنا.

ورغم أهميته بالنسبة للتعليم العالي بدت الإجراءات المقررة ضمن البرنامج الثالث للمهمة والمتعلقة بالخدمات الجامعية المشتملة على السكن والاعاشة والمنح الجامعية بالمبيتات فضلا عن الأنشطة الثقافية والرياضية الموجهة للطلبة والطالبات اثناء فترة التدريس تبعا لأهمية في تكوين واثراء شخصية رواد ورائدات الجامعات خالية من مقارنة النوع الاجتماعي.

فحاجة الطالبات للسكن الجامعي والاستجابة لطلبات الاستثنائية هي أكثر الحاجات للطالبات من الطلبة والذي يمكن ان يجدوا حولا ظرفية للسكن تعجز الطالبة عن ايجادها ويمكن ان يكون هذا العامل في بعض الأحيان مدعاة للانقطاع عن الدراسة.

كما وردت الإجراءات المتعلقة بحاجيات الطلبة والطالبات في التنشيط الثقافي والرياضي في مختلف المراكز والمبيتات بصفة محايدة في تباين واضح مع اختلاف الميولات والرؤى بين الشابات والفتيات فيما يتعلق بالرياضات المفضلة او الألوان الموسيقية او المسرحية او غيرها من الأنشطة التي تستهوين.

مهمة الصحة

تتكون المهمة من البرامج التالية:

برنامج الرعاية الصحية الأساسية

برنامج الخدمات الصحية الاستشفائية

برنامج البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية

وتقدر الكلفة الجمالية لمختلف البرامج ب 3 660 000 أذ

يبرز من خلال معاينة الإجراءات والمشاريع المتعلقة ببرنامج الرعاية الصحية ضمن الصياغة إشارة الى النوع الاجتماعي من خلال ذكر أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وخاصة الهدف الثالث منها المتعلق ب "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" والهدف عدد 5 " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات." ورغم هذه الإشارات فإن المؤشرات ومختلف الأهداف المرسومة لا تحدد حسب فئة النوع الاجتماعي ووردت عامة.

تتمثل غاية برنامج الخدمات الصحية الاستشفائية في تأمين إسداء الخدمات الصحية والتدخلات الطبية والجراحية المتخصصة والعامة وتيسير النفاذ العادل إليها. كما يساهم البرنامج في تنفيذ بنود الخطة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال العمل على تحسين الخدمات الصحية المقدمة بالهيكل الصحية التابعة للبرنامج لفائدة النساء والفتيات من ضحايا العنف وحمايتهن من الممارسات التمييزية.



وتجدر الإشارة الى ان المشاريع الواردة ضمن برنامج الخدمات الصحية الاستشفائية يندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية للبرنامج المتمثلة أساسا في الاستجابة إلى الحاجيات الصحية للمواطنين والمواطنات وتقريب الخدمات منهم وخاصة من خلال إيجاد حلول لنقص طب الاختصاص بالجهات الداخلية نتيجة عزوف الأطباء عن العمل بها

ويجري العمل في هذا الإطار على تعيين نقاط اتصال على مستوى أقسام الاستعجالي بالمستشفيات الجهوية والمحلية لتحسين خدمات استقبال وإرشاد وتوجيه طالبي الخدمات الصحية من النساء ضحايا العنف. ويعتمد في ذلك المؤشر التالي والمتمثل في نسبة أقسام الاستعجالي التي تتوفر بها نقطة اتصال في إطار التعهد بالنساء ضحايا العنف.

وبالرجوع الى الصياغة المستعملة في المهمة يهدف برنامج البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية إلى النهوض بخدمات الخط الثالث المتعلقة أساسا بتوفير الخدمات الصحية ذات الاختصاص العالي وبتطوير البحث العلمي والتكوين في مجالات الطب وطب الأسنان والصيدلة بما يستجيب لتطلعات السكان من ناحية ويرتقي بدور القطاع الصحي كعامل فاعل في النمو الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى.

وردت المشاريع ضمن هذا البرنامج محايدة لا تشير الى الحاجيات الخصوصية لفئات النوع الاجتماعي على غرار النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة غيرهم.

مهمة الشباب والرياضة

تتكون المهمة من البرامج التالية:

البرنامج 1 الشباب

البرنامج 2 الرياضة

البرنامج 3 التربية البدنية

ويبلغ مجموع البرامج المكونة للمهمة مبلغ 868 993 أد

تعمل مهمة شؤون الشباب والرياضة على النهوض بقطاعات الشباب والرياضة والتربية

البدنية والسهر على تنفيذها وتقييمها وتتولى في إطار السياسة العامة للدولة والمخططات التنموية تجسيم الاختيارات الوطنية في ميدان الشباب والرياضة والتربية البدنية

ويبرز تحليل مختلف المشاريع المتعلقة ببرنامج الشباب اعتماد اهداف عامة وغير مفصلة مع التأكيد على استئثار مصاريف التأجير لأغلب الاعتمادات المخصصة لبرنامج الشباب وقد غابت المشاكل الحارقة للشباب في الوقت الحالي عن برامج الوزارة على غرار تجاوز الحدود وتردي وضع دور الشباب وضعف الاقبال عليها مما يزيد من مخاطر الإدمان والهجرة الشرعية والإرهاب وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي يمكن ان يتعرض لها الشباب.."

اما في مكا يخص برنامج الرياضة فقد تم التأكيد ضمن صياغة هذا البرنامج ان هذا البرنامج يسعى لتجسيم الاستراتيجية الوطنية الرياضة القائمة على توسيع قاعدة ممارسة الرياضة من خلال نشر الممارسة الرياضية في كل المناطق وبين مختلف الفئات باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص لكن دون تقديم



تفصيل في الغرض يبين مدى اعتماد المقاربة النوع الاجتماعي في تحديد اعتمادات التدخلات والاستثمار مع وجوب التأكيد ان الإشارة الى اعفاء الجمعيات النسائية من دفع معاليم الانخراط في الجامعات الرياضية لم يشفع بإحصائيات تبين آثار هذا الاجراء من حيث الترفيع في عدد الجمعيات النسائية وعدد المجازات الإضافي بين سنتي 2022 و 2023 .

في نفس السياق تم التأكيد على مواصلة دعم رياضات ذوي الإعاقة دون تقديم إجراءات عملية في الغرض. وناسف في هذا السياق لمواصلة استعمال الوزارة كلمة ذوي الحاجيات الخصوصية في تجاهل للفظ القانوني الصحيح وهو ذوي الإعاقة.

ووردت الإجراءات المتعلقة ببرنامج التربية البدنية والذي يهتم بالأساس بتعميم تدريس هذه المادة في المدارس والمعاهد مع تطوير منظومة التكوين في غياب واضح لمقاربة النوع الاجتماعي وتقديم كل المؤشرات دون تفصيلها بين الشباب والشابات.

مهمة التجارة

تتكون المهمة من البرنامجين التاليين:

برنامج التجارة الداخلية

برنامج التجارة الخارجية

وتبلغ الاعتمادات المرسمة بميزانية الدولة بعنوان مهمة التجارة مبلغ قدر ب 2689280 أ.د.



وردت الإجراءات المتعلقة ببرنامج التجارة الداخلية محايدة رغم أهميتها القصوى فيتعلق الامر بالأساس بتنظيم مسالك توزيع مختلف المواد وخاصة منها الأساسية فضلا عن ضمان التزود بالأسواق وتفاذي فقدان واحتكار عدد من المواد ذات الاستهلاك المرتفع والذي تتأثر به فئات النوع الاجتماعي بطريقة مختلفة تبعا لمنظومة توزيع الأدوار داخل المجتمع والحالة الاقتصادية لهذه الفئات. ففقدان المواد او توزيعها بطريقة الحصة على غرار الحليب او البن او المعجنات تتحمل اعباؤه النساء باعتبارهن المسؤولات عن التموين والتزود داخل المنازل وستضطر المرأة في هذا السياق الى تكبد عناء الانتظار في طوابير الانتظار وتضييع وقت كبير في ذلك.

من جهة أخرى تشهد الممارسات التجارية في السنوات الأخيرة عدد من السلوكيات التي تؤثر على المقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات بسبب عدم احترام هوامش الربح القانونية او البيع المشروط. وللأسف يلاحظ ذلك بشكل جلي في قطاع المخازن التي تعتمد ترويج منتجات بأسعار غير مؤطرة وتستعمل فيها الفارينة المدعمة.

ويلاحظ في هذا السياق تنقيص الاعتمادات المخصصة لدعم المواد الأساسية بين سنتي 2022 و2023، حيث بلغت تقديرات نفقات دعم المواد الأساسية من حبوب وسكر وحليب وعجائن وورق مدرسي 2523 م د ضمن ميزانية الدولة لسنة 2023 مقابل 3776 م.د مرسمة بنفس العنوان ومخصصة لنفس المواد في سنة 2022. وقد يخفي التخفيض في نفقات الدعم زيادة في الأسعار المتداولة في بعض المواد والتي ستكون عبئا إضافيا على الاسر وخاصة منها الفقيرة والتي تشهد منذ فترة تدهورا حادا في مستوى عيشها خاصة في عدم وجود معطيات

عن طرق توزيع التحويلات الاجتماعية لتغطية هذا التخفيض في الدعم وتوديه الدعم لمستحقيه مثلما تنص تصريحات الدولة في هذا الإطار.

وللأسف وردت كل الإجراءات المشار إليها في هذا البرنامج على أهميته متغافلا عن هذه الأبعاد. ولئن ورد مؤشر يتعلق بتطور عدد النساء المسجلات ضمن سجل الحرفيات ضمن مؤشرات المتابعة الخاصة بهذا البرنامج فلم ترافق هذا المؤشر إجراءات عملية للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية.

اما بالنسبة لبرنامج التجارة الخارجية فقد وردت عدد من الإجراءات المتعلقة بدعم النساء صاحبات الأعمال من طرف مركز النهوض بالصادرات وتنظيم معارض لفائدتهن لمرافقتهن في عملية تسويق منتجاتهن وضمان ديمومة مؤسساتهن.

وعموما وباعتماد ما توفر من وثائق الى حد كتابة هذه المذكرة يبقى منظور النوع الاجتماعي منقوصا ضمن ميزانية عدد من المهمات وغائبا بصفة كلية في عدد كبير منها من حيث غياب المؤشرات حسب فئات النوع وعدم معرفة مدى استفادة مختلف الفئات من التدخلات مع وجود تحسن طفيف بالمقارنة مع السنوات السابقة في بعض المهمات الأخرى. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير عدم مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي بالتحديات التي تعرفها وضعية المالية العمومية لانه ومثلما تم بيانه تزداد الحاجة الى هذه المقاربة زمن الازمات باعتبار ان وطأتها تكون اشد على فئات دون أخرى.



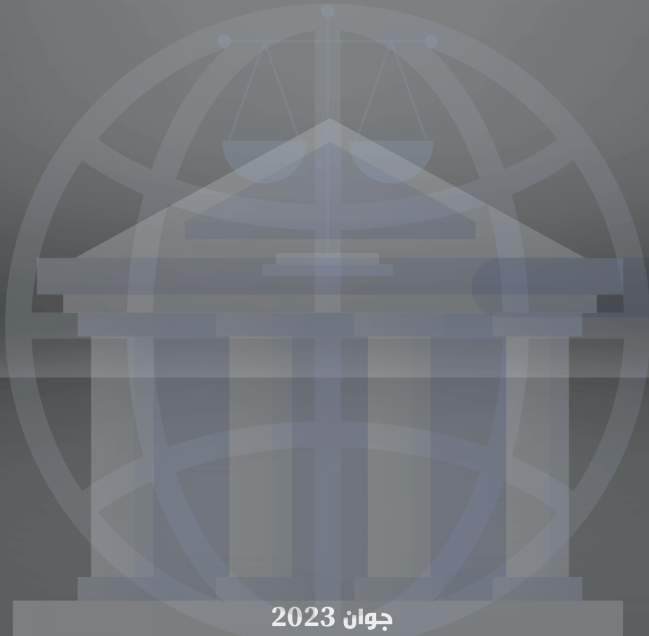
55 809 834



contact@aswatnissa.org



www.aswatnissa.org



جوان 2023